# دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

# The role of Intelligence Economic in improving the Competitiveness of Small and Medium-Algerian


**الدكتور مصطفى بودرامة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف**



**المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر**

**ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة**

**جامعة الزيتونة الأردنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**

**23 – 26 نيسان (إبريل 2012)**

**عمان – الأردن**

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي وبيان أهميته ودوره في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتتبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل متغيرات العولمة وخاصة التقليل من حدة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تركيز البحث على معرفة مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

**Abstract**:

This study aims to clarify the concept of intelligent economic and its importance and its role in improving the competitiveness of small and medium-Algerian.

The importance of the study of the necessity of activating the role of small and medium enterprises in the variables of globalization and especially reduce the impact of the global financial crisis on the Algerian economy, as well as to focus research on see how the application of economic intelligence in Algeria.

**مقدمة:**

إن الذكاء الاقتصادي يعتبر من أهم الوسائل الفعالة لتأهيل المشروعات الاقتصادية الجزائرية، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتبني إستراتجية متوسطة المدى تهتم بتنمية المشروعات المصغرة الريادية، التي تعتبر الأداة المساعدة للتخفيف من المشكلات الداخلية، ومنها امتصاص اليد العاملة، ومن ثمة التخفيف من ظاهرة البطالة التي أصبحت تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء والتي استفحلت عنها ظاهرة الفقر، كما تساعد على الاندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي الأمر الذي يقلل من التبعية الاقتصادية؛ حيث تعظم التواجد الاستثماري للمشروعات الأجنبية من خلال ترقية أشكال المقاولة من الباطن، ويجب أن نعلم أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري لتطوير التحالفات الإستراتجية لما تتميز به من مرونة جهازها الإنتاجي وسهولة التأقلم مع ظروف بيئتها الاقتصادية المتغيرة. يضاف إلى هذا مقدرتها على الاستجابة لتغيرات السوق في وقت وجيز مقارنة بالمشروعات الكبيرة؛ حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 70% من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات وتمثل القوة المحركة للإبداع والابتكار في مختلف فروع الإنتاج.[1]

تحاول هذه الورقة البحثية تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تعد الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساس للنهوض بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، حيث زاد اهتمامها بهذه المنظومة الحيوية في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وإن قيام أي مؤسسة بتحليل بيئتها سواء الداخلية أم الخارجية منها، لن يتم إلا بتوفر المعلومات الضرورية والدقيقة وفي الوقت المناسب خاصة في ظل التنافسية الحادة التي يعرفها سوق هذه المشروعات من عملية انفتاح الأسواق وزيادة حدة المنافسة الدولية والتحرير الاقتصادي والتجاري والسرعة المذهلة في تطوير أدوات واستخدامات تقنية المعلومات والاتصالات والاكتشافات والتطبيقات العلمية ومنتجات التقنية المتطورة.

**منهجية البحث:**

**مشكلة البحث:**

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ماهو مفهوم الذكاء الاقتصادي؟
- ماهي أهمية الذكاء الاقتصادي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- مدى تطبيق الاقتصاد الجزائري للذكاء الاقتصادي، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى التطرق إلى معرفة دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبيان أهميتها و واقعها الحالي في الاقتصاد الجزائري، والمستلزمات الضرورية لتأهيلها وتطويرها من أجل ضمان استمرارها وعدم زوالها، وبالتالي تحقق ريادتها وتقلل من الآثار السلبية للعولمة على الاقتصاد الجزائري.

**أهمية البحث:**

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة تتمثل في إبراز أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي تساعدها على تحسين أدائها ودعم مركزها التنافسي في الأسواق المحلية ثم الولوج إلى الأسواق الأجنبية.

**أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق نقاط أساس تتمثل فيما يلي:

- معرفة دور اليقظة التنافسية في تحسين المركز التنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- معرفة عناصر الذكاء الاقتصادي.
- التعرف على مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

**فرضيات البحث:**

ينطلق البحث من فرضيتين هما:

- بداية استخدام الذكاء الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- للذكاء الاقتصادي دور فعال في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**المنهجية المعتمدة:**

اعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لمعرفة واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم معرفة تطورها، واليد العاملة التي تستقطبها بالاعتماد على المصادر الرسمية من الوزارة الوصية، وبعض المراجع الأخرى ذات الصلة؛ هذا من أجل تفهم الوضع والوصول إلى استنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

بناء على ذلك تتضمن هذه الورقة البحثية المحاور الآتية:

**أولاً: مفهوم الذكاء الاقتصادي**

إن الذكاء الاقتصادي يختلف عن مفهوم اليقظة، فالذكاء الاقتصادي له مفهوم عام وشامل يجمع كل النشاطات المتعلقة باليقظة، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى كالأمن الاقتصادي، الاستخبار، الاتصال، إدارة المعرفة، كما أن اليقظة لها دور التحري والاكتشاف، وفي إطار اليقظة يتم الحصول على المعلومات بالطرق المشروعة وليس بالجوسسة.

وإن أصل مفهوم الذكاء الاقتصادي هو انجلوس كسوني من أصل كلمة (Business Intelligence أو Competitive) Intelligence، وأول الدراسات حوله كانت من طرف المفكر Pionnier Auguilar. [2]

ولقد اقترح المفكر G.Colletis في سنة 1997 تعريفا للذكاء الاقتصادي في مقالته الصادرة في مجلة Revue d'intelligence économique حيث اعتبره بأنه "هو القدرة على المفاضلة الفعالة للمعرفة والقدرات الداخلية والخارجية من أجل معالجة المشاكل ". [3]

فالذكاء الاقتصادي و التنافسي ظهر منذ زمن، لكن الجديد في ذلك هو أنه في مرحلة عدم التأكد هذه، أصبح ضروري جدا للمنظمات:

-بالنسبة للمنظمات الكبيرة، لأن المحيط يتغير و يجب أن تتكيف و تتعايش معه.

-بالنسبة للمنظمات الصغيرة، وهي دائما مهددة من طرف منافسيها.

-بالنسبة للمنظمات المتوسطة، والتي تطمح أن تصبح قوية، و لذلك عليها أخذ الأحسن.

وللذكاء الاقتصادي محورين هما المبادرة والحماية؛ فالمبادرة تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة به كعملية الحصول واستغلال المعلومات النافعة للمؤسسة، وما يدل عن شعور الخوف الذي ينتاب منظمات الأعمال من منافسيها، هو شعور بالحرب الاقتصادية.

ويعرف الذكاء الاقتصادي بأنه مجموع النشاطات المتناسقة للبحث والتحليل والتوزيع ثم الاستغلال للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين.

والذكاء الاقتصادي هو نشاط هادف يساعد المشروع على معرفة منافسيها ومايدور في بيئتها مع توفير الحماية اللازمة لمعلوماتها، وبذلك فهو يهدف لاستشراف التغيرات وفك غموض المستقبل.[4]

و المعلومة النافعة هي التي تحتاجها مختلف مستويات القرار في المشروع بهدف وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة من طرف المشروع وذلك في إطار الذكاء الاقتصادي حيث يعتمد عليه لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

و الذكاء الاقتصادي يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، ثم يحللها ويضعها تحت تصرف المسيرين في المشروع في الوقت المناسب، وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة.[5]

و الصعوبة لا تكمن في حيازة المعلومة، وإنما في استخراجها بطريقة أسرع من الآخرين من الكم الهائل للمعلومات المتاحة، وحتى تكون المعلومات ذات فائدة وقيمة، لابد أن تشمل على مجموعة من الخصائص، أهمها:

**الشكل رقم (1): خصائص المعلومة**

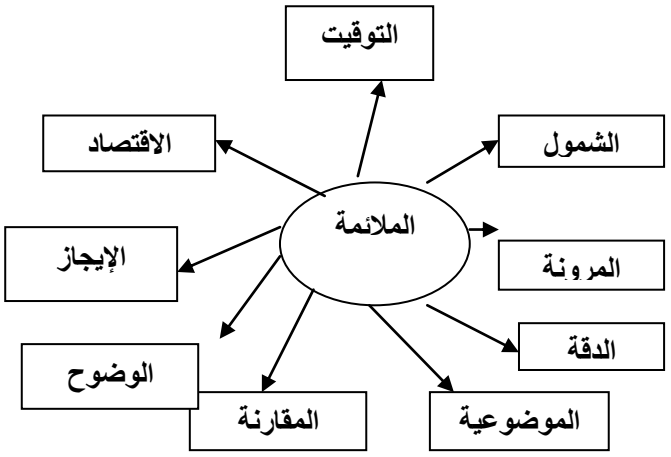


**Source: Reix Robert, Systèmes d'information et management des organisations 4e édition, Vuibert, Paris, 2002, P30**

**الدقة:** حيث تكون المعلومات صحيحة وخالية من أخطاء التجميع والتسجيل والمعالجة التي تتم على البيانات، وتبقى خاصية الدقة أمر نسبي، ويمكن قياس نسبة المعلومات الصحيحة إلى مجموع المعلومات الناتجة خلال فترة زمنية.

**التوقيت:** ويتم توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالسرعة المناسبة حتى تكون فعالة وذات مرد ودية.

**الوضوح:** أن تكون خالية من الغموض وسهلة الفهم.

**المرونة:** وهي قدرتها على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لكافة المستخدمين.

**الشمول:** يجب أن تكون كاملة وتغطي جميع جوانب الظاهرة.

**القابلية للمقارنة:** يجب أن تكون قابلة للمقارنة مع باقي المعلومات الأخرى في المشروعات التي تتعلق بنفس النشاط.

**الإيجاز:** بحيث تكون مختصرة دون الإكثار من التفاصيل.

**الموضوعية:** حيث تكون محايدة وغير منحازة إلى جهة معينة، وصادقة.

**اقتصادية:** يجب أن تكون الفائدة المرجوة من وراء استخدام تلك المعلومات اكبر مما ينفق في سبيل الحصول عليها، وبالتالي يجب مقارنة تكلفة المعلومة والمنفعة المنتظرة من استعمالها.

ويستخدم الذكاء الاقتصادي اليقظة التنافسية والتي هي ذلك النشاط التي تعتمد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتعرف على منافسيها الحاليين والمحتملين، وهي تعتمد على البيئة التي تتطور فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تجميع المعلومات من تحليل الصناعة وتحليل المنافسة، ثم تحليلها واستخراج النتائج التي تستخدم في اتخاذ القرار بهذه المشروعات.[6]

وفي إطار اليقظة التنافسية، فالمشروعات تطرح الأسئلة التالية:

- ماهي نقاط ضعف وقوة المنافسين؟
- ماهو السوق الخاص بالمؤسسة؟ ومن هم منافسوها؟
- ماهي المنتجات الجديدة في السوق؟وهل هي تنافسية؟
- ماهي قدرات التنبؤ تجاه المنافسين؟
- ماهي قدرات المنافسين على التطور؟

إن هدف اليقظة التنافسية هو تحديد منتجات المنافسين التي يمكن أن تدخل السوق من أجل تحليل استراتجياتهم والاهتمام بوظائف المنتج من جهة نظر المستهلك، وحساب تكاليف هذه الوظائف وذلك كما هو مبين في الشكل أدناه.

الشكل رقم 2:دور اليقظة التنافسية

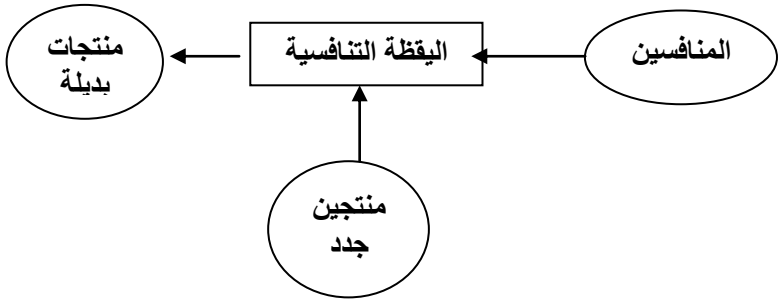


**المصدر: من إعداد الباحث**

**ثانياً: أهمية الذكاء الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

إن للذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في بقاء وتوسع نشاط المشروع في ظل اشتداد حدة المنافسة وسرعة التطور التكنولوجي، وبالتالي يوفر للمؤسسة الحماية من التهديدات الخارجية واستغلال الفرص والتكيف مع مختلف التغيرات الخارجية، كما يوضحه الشكل الموالي.

**الشكل رقم (3): أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة**

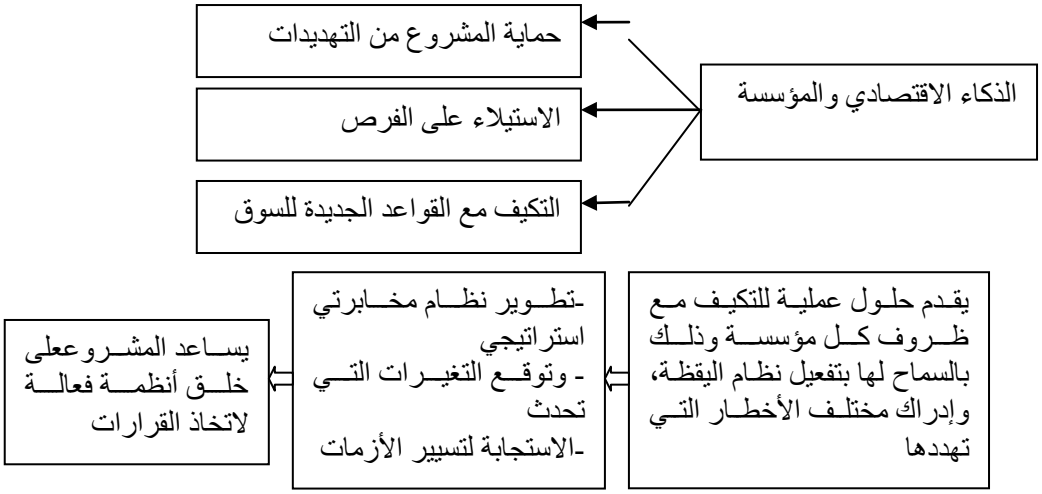


**Source: Nabila Sahnoune, introduction à la démarche d'intelligence économique dans léntreprise, séminaire des sensibilisations à l'intelligence économique et à la veille stratégique, alger-hotel el aurassi, algerie, le 23/12/2008, p3.**

أضف إلى ما سبق فالذكاء الاقتصادي له دور فعال في تحقيق الآتي:

*-يستعمل الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ القرارات والحصول على ميزة تنافسية.[7]

*-خلق التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين.

*- خلق روابط بين مختلف المشروعات والجامعات.

*- استغلال المعلومة من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجل ضمان حماية الممتلكات التكنولوجية.

و حسب الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي Sophie Larivet على عينة متكونة من 103 مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي توظف أقل من 200 عامل فوجد التالي:[8]

-مشروعات صغيرة تطبق الذكاء الاقتصادي بنسبة 21%.

-مشروعات صغيرة تطبق اليقظة بنسبة 37%.

-مشروعات صغيرة غير مدركة بنسبة 42%.

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تطبق الذكاء الاقتصادي وجد أنها:

- هي الأكثر استعمالا لأنظمة المعلومات وخاصة الانترنت وبرامج الإعلام الآلي الخاصة.
- هي التي تطبق المنهج الاستراتيجي الأكثر تشاركي من أجل تنفيذ أهدافها.
- تلك المشروعات الأكثر نجاحا وبالتالي الأكثر استمرارية.
- وإن استعمالها الذكاء الاقتصادي ليس مرتبطا لا بحجمها أو طبيعة نشاطها.

**ثالثا-عناصر الذكاء الاقتصادي:** يتألف عادة الذكاء الاقتصادي من ثلاثة عناصر مهمة تتمثل في اليقظة الإستراتيجية والحماية والتأثير كما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل رقم (4): عناصر الذكاء الاقتصادي**

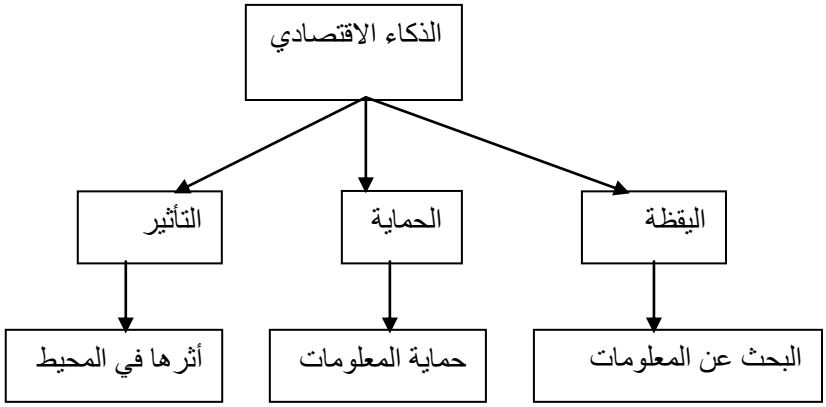


**Source:Boudjema.M, intelligence économique:concept, définitions, et mode opératoire, séminaire des sensibilisations à l&intelligence économique et à la veille stratégique, alger-hotel el aurassi, Algérie, le 23/12/2008, p8.**

1-**اليقظة الإستراتيجية:**إن اليقظة الإستراتيجية لها دور فعال في نظام الذكاء الاقتصادي حيث تعمل على تحقيق الآتي:

*-الاكتشاف: حيث تعمل على اكتشاف منافسين جدد أو محتملين ومعرفة المشروعات التي يمكن إقامة شراكة معهم من أجل التطوير واكتشاف الفرص المتوفرة في السوق.

*-التوقع: حيث تعمل بالتوقع بتغيرات المحيط ونشاط المنافسين.

*-المراقبة: حيث تعمل على مراقبة التطورات التكنولوجية وطرق الإنتاج وعرض المنتجات في السوق.

*-التعلم: وذلك بتعلم خصائص الأسواق الجديدة وأخطاء ونجاح المنافسين.

2-**الحماية:** إن هدف الذكاء الاقتصادي هو الحفاظ على المعلومة من أخطار التجسس واقتحام نظام المعلومات ومن أخطاء الإهمال وعدم الكفاءة كحذف البيانات أو إتلافها.

3-**التأثير:** وهو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المشروع من العمل لجعل بيئتها أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

## رابعاً: مدى تطبيق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للذكاء الاقتصادي

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون بديلة للنمط الذي كان سائدا في الدول النامية ومنها الجزائر والمتمثل في الصناعة الثقيلة والتي فشلت في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.وبالتالي أصبح قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، حيث أنه يساهم بنسبة 75 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات[9]، وهي نسبة جد مهمة تتطلب ضرورة الاهتمام بهذا القطاع، وعددها يزيد عن 500 ألف مؤسسة وهو يشغل ما يزيد عن مليون عامل كما يوضحه الجدول أدناه.

لقد عرف عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة زيادة هامة وهذا راجع إلى توجه العمالة المسرحة من الخصخصة نحو هذا القطاع هذا من جهة، وإلى التسهيلات التي قدمتها الدولة من أجل تشجيع القطاع من جهة أخرى، وقد استمرت في التزايد خلال فترة ما بعد التسعينيات، والجدول الموالي يوضح أكثر هذا التطور.

الجدول رقم 1: تطور عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2009

| **نوعية المشروعات الصغيرة والمتوسطة** | | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الخاص | العدد | 179893 | 189552 | 207949 | 225449 | 245842 | 269806 | 293946 | 321387 | 455398 |
| | نسبة التغير | - | 5.37 | 9.71 | 8.42 | 9.05 | 9.75 | 8.95 | 9.33 | 42 |
| القطاع العام | العدد | 788 | 788 | 788 | 778 | 874 | 739 | 666 | 626 | 591 |
| | نسبة التغير | - | 0 | 0 | -1.26 | 12.33 | -15.45 | -9.87 | -6 | -6 |

**المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على المصادر التالية:**

- **ناجي بن حسين:** آفاق الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، 2004، ص 94.

- Bulletin d'informations économiques, données des années 2004-2009ministère de la PME et de l'artisanat.

من خلال القراءة الأولية لمعطيات ونسب الجدول السابق تتضح الزيادة المستمرة في عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وجلها مشروعات مصغرة، على عكس المشروعات التابعة للقطاع العام والتي هي في انخفاض مستمر بعد سنة 2005، وذلك راجع إلى التوسع في عمليات الخصخصة التي مست العديد من مشروعات القطاع العام، أما تطور مشروعات القطاع الخاص فقد بلغت نسبة الزيادة في المتوسط للفترة (2001-2009) ما مقداره 11.4%، واكبر زيادة في سنة 2009، وهذا راجع تشجيع الدولة للاستثمار بفضل قانون الاستثمارات الصادر في سنة 2001.

وتستقطب المشروعات المصغرة نسب كبيرة من العمالة، فهي تساهم في خلق فرص العمل بنسبة أكثر مقارنة بغيرها، ويرجع ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة للعمل من جهة، بالإضافة إلى عدم تطلبها لعمالة متخصصة أو مؤهلة، وقدرتها على الانتشار بأعداد كبيرة داخل الجهاز الإنتاجي للدولة، أضف إلى ذلك أنها تستقطب عادة العمالة المسرحة من جراء عملية الخصخصة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم2: تطور العمالة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2009

| **البيان** | | **2001** | **2002** | **2003** | **2004** | **2005** | **2006** | **2007** | **2008** | **2009** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القطاع** | العدد | **503541** | **538055** | **550386** | **592758** | **642987** | **708136** | **738289** | **841060** | **1363444** |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الخاص** | نسبة التغير | - | **6.85** | **2.29** | **7.69** | **8.47** | **10.13** | **4.25** | **13.9** | **62** |
| **القطاع العام** | العدد | **74763** | **74763** | **74763** | **71826** | **76283** | **61661** | **59925** | **52786** | **51653** |
| | نسبة التغير | - | **0** | **0** | **-3.92** | **6.20** | **-19.16** | **-2.81** | **11.91-** | **-2** |
| **نسبة البطالة %** | | **27.3** | **25.8** | **23.7** | **17** | **15.3** | **12.3** | **11.8** | **11.3** | **10.2** |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتماد على:

- بريبش السعيد: **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص 107.

-Bulletin D'information Economique**,** données des 'années 2004-2009, ministère de la PME et de l'artisanat.

- Bulletin D'information publié par l'Office nationale des statistiques (ONS).

توضح معطيات الجدول السابق الزيادة المستمرة في عدد الأجراء بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وقد بلغت نسبة الزيادة في المتوسط 12% طيلة سنوات الفترة (2001-2009)، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة وانخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17% سنة 2004 وصولا إلى نسبة 10.2% في نهاية سنة 2009 حسب التقارير الرسمية الصادرة عن مجلس الحكومة، أما مشروعات القطاع العام فلم تعرف أي تطور على صعيد الزيادة في عدد الأجراء، بل هو في انخفاض مستمر عموما، نظرا لزيادة تسريح العمال نتيجة لتسارع وتيرة الخصخصة التي مست 10 مشروعات عمومية سنة 2004.

لقد بدأ يبرز للوجود في الجزائر مصطلح الذكاء الاقتصادي في مطلع سنة 2000 وبناء عليه في سنة 2006 أدرجت الحكومة في إستراتيجيتها الاعتماد على عملية الذكاء الاقتصادي مركزة على التنافسية ضمن إستراتيجية الإنعاش والتنمية الصناعية وبالتالي فإن الاهتمام به يعتبر جد حديث للغاية، والنتيجة الهامة للذكاء الاقتصادي هو إنتاج المعلومات الإستراتيجية والتقنية لتحقيق قيمة مضافة عالية.

وبإسقاط مصفوفة أو نموذج SWOT على الاقتصاد الجزائري في ميدان الذكاء الاقتصادي نجد يلي:

-**نقاط القوة** Strengths: هناك توجه واهتمام من طرف الدولة بالذكاء الاقتصادي يبرز في:

*-لقد اعتمدت وزارة الصناعة على الذكاء الاقتصادي في عملها حيث تقرر وضع مكلفين بهذه العملية في كل وزارة وفي الأجهزة الوسيطة.[10]

*-القيام بعلية التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي: حيث قامت جامعة التكوين المتواصل في سنة 2007 بفتح تكوينا متخصصا في التعليم ما بعد التدرج في الذكاء الاقتصادي من أجل تكوين بعض إطارات المشروعات وهيئات البحث.

*-محاولة التعريف بأهمية الذكاء الاقتصادي عن طريق إجراء العديد من الملتقيات الوطنية والدولية ابتداء من سنة 2002.

**نقاط الضعف** Weakness: إن الذكاء الاقتصادي مفهوم جديد وتطبيقه يواجه العديد من الصعوبات المتنوعة منها:

*-قلة ومحدودية برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي: إن عدد برامج التكوين في ميدان الذكاء الاقتصادي تبقى جد ضعيفة وضعيفة نظرا لعدم وجود مختصين في هذا الميدان من جهة ولا توجد برامج متخصصة في هذا الميدان من جهة أخرى.

*-ضعف استعمال تدفقات المعلومات الاقتصادية: نظرا لنقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل وبفرص الاستثمار وهذا يحد من قدرة المشروعات الوطنية على متابعة الأسواق التهديدات والفرص نظرا لغياب هيئات متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها.[11]

*-غياب التجمعات التكنولوجية حيث يوجد مجمع واحد يسمى بسيدي عبد الله والذي فتح أبوابه في سنة 2009 والذي اهتم بتعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي وتطوير وسائل معالجة المعلومات والتكوين في مجال استخدام الذكاء الاقتصادي.[12]

*-عدم استعمال الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشاط اليقظة حيث أن العديد من منها ليست لها إستراتيجية حسب الدراسة الميدانية التي أعدها مركز البحث الاقتصادي التطبيقي في التنمية CREAD.

-هجرة الأدمغة الباحثة رغم الحوافز التي تقدمها الدولة لعودتهم.

**الفرص** Opportunities: تتوفر الجزائر على العديد من الفرص التي يمكن استغلالها للاستفادة من الذكاء الاقتصادي من أهمها:

*-إنشاء تجمعات تنافسية: يمكن للجزائر إنشاء العديد من التجمعات العلمية والتكنولوجية والاستفادة من التجربة الأجنبية في هذا الميدان خاصة في بعض الولايات الرائدة كسيدي بلعباس وسطيف وقسنطينة ووهران.

*-وضع شبكة تضم الجزائريين المقيمين في الخارج:إن العديد من الجمعيات العلمية والخبراء والباحثين الجزائريين المقيمين في الخارج يمكن الاستفادة من خبراتهم وربطهم بعملية البحث في الجزائر خاصة في ميدان تطبيق الذكاء الاقتصادي.

**التهديدات** Threats: هناك العديد من التهديدات التي تواجه الجزائر في ميدان الذكاء الاقتصادي يذكر منها على سبيل المثال التالي:

*-ارتفاع مخاطر القضاء على الإنتاج المحلي بالمستوردات من الخارج نتيجة التهرب الجمركي من جهة والذي ينافس بالسعر وإلى جودة بعض المنتجات من جهة ثانية وبالتالي تنافس بالجودة.

*-إن ضعف تنافسية العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتخصص الجزائر في تصدير البترول والغاز وبالتالي هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى.

ونظرا لحداثة الذكاء الاقتصادي في الجزائر ولمعرفة مدى تطبيقه في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قمنا بالاتصال ببعض مسؤولي المشروعات فوجدنا أن العديد منها لا تعرف مصطلح اليقظة الإستراتيجية أو الذكاء الاقتصادي حتى تستخدمه، أما المشروعات التي لديها معلومات حوله فهي غير مهتمة نظرا لغياب الإرادة أو ضعف المنافسة في العديد من القطاعات، وهناك مشروعات أخرى تطبقه بدون معرفتها له وبطريقة ضمنية، والبعض الآخر منها بدأت في تطبيقه فمثلا مؤسسة "سفيتال" التي تعمل وفق آليات تطبيق احراءات الذكاء الاقتصادي كالسهر الاستراتيجي حول بيئتها حيث تهتم بالتنويع والتجديد، وحسب تصريح مدير الذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار هناك 12 مؤسسة عمومية بدأت تدرج الذكاء الاقتصاد في أدائها، رغم ذلك تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات في ميدان تطبيق الذكاء الاقتصادي يذكر منها:

*-عدم تمكن مسؤولي هذه المشروعات من فهم أهمية الذكاء الاقتصادي نظرا لعدم وجود مراكز متخصصة في التكوين.

*- اهتمام الكثير من المشروعات بالربح العاجل على حساب التكوين والتطوير.

*- الكثير من المشروعات لا تملك نظام معلومات وتنشط في حيز ضيق.

*- عدم معرفة المستهلكين لبعض منتجات المشروعات الصغيرة بسب قلة الترويج.

*- صعوبة تخفيض تكاليف إنتاج بعض المنتجات وهذا ينعكس سلبا على بقاء المشروع في السوق.

*- غياب ثقافة تسييرية لأصحاب الكثير من المشروعات.

*- إن الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تملك ثقافة اليقظة الإستراتيجية كوظيفة أساسية تعتمد عليها في صنع القرارات أو تساعدها في الرفع من تنافسيتها.

أضف إلى ذلك عدم وجود قطاع قوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يقلل من الضغط التنافسي الواقع على المشروعات الكبيرة مما يتيح لها الاستمرار عند مستويات منخفضة من الكفاءة وقد أدى ذلك مقرونا بعقود من الحماية وسياسات الإحلال محل الواردات إلى زيادة عدم كفاءة وتدني القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

إن القيمة التي يضيفها الذكاء الاقتصادي في حماية المشروعات الوطنية بصفته وسيلة محفزة من وسائل التنمية واليقظة في المشروعات، وتعتبر من أبرز العوامل المساعدة على تنشيطه من أجل معالجة مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، ويعمل الذكاء الاقتصادي على حماية الإطارات العاملة، وبالرغم من أن الجزائر لا تزال بعيدة نوعا ما عن مرحلة الإبداع من حيث توظيفها للذكاء الاقتصادي داخل المشروعات الوطنية إلا أنها تسعى للرقي في هذا المجال وهذا ما يعكسه البرنامج الذي أعدته الحكومة لتأهيل 20 ألف مؤسسة اقتصادية على مدى خمس سنوات قادمة.

ويوضح الجدول الموالي نقاط الضعف والقوة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام نظرية SWOT:

**جدول رقم (3): تطبيق نموذج SWOT على المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

| نقاط القوة | نقاط الضعف | الفرص | التهديدات |
|---|---|---|---|
| - سهولة التأسيس<br>- توفير فرص العمل<br>- انخفاض المخاطر | -عدم توافر المعلومات عن الأسواق<br>- صعوبة الحصول على التمويل | - إتاحة الفرص للتجديد والابتكار<br>- المنافسة وفتح أبواب التصدير<br>- استغلال الموارد المحلية | - المعاملة الجمركية<br>- المعاملة الضريبية<br>- انخفاض الأجور |

| | | | |
|---|---|---|---|
| – زيادة القدرة على التجديد والابتكار<br>– ارتفاع جودة الإنتاج<br>– فرص التدريب<br>– استقلالية الإدارة ومرونتها<br>– القدرة على التكيف مع كل مستجد جديد | – قلة فرص نقل التكنولوجيا وارتفاع تكلفة الحصول عليها<br>– نقص التجمعات الصناعية<br>– نقص الترابط الشبكي بين المشروعات<br>– تخفيض تكاليف بعض المنتجات<br>– عدم معرفة المستهلكين لبعض منتجات المؤسسة | – تشجيع المبادرة الفردية<br>– خلق قاعدة من رواد الأعمال<br>– الحد من الاحتكار<br>– تقليل الواردات<br>– المساهمة في التنمية الصناعية<br>– تطور حجم المشروع من مؤسسة مصغرة إلى متوسطة أو كبيرة | – البطالة الموسمية<br>– شروط الجودة<br>– السلامة البيئية<br>– التشريعات والقوانين المنظمة<br>– الفن الإنتاجي<br>– ظهور منتجات جديدة أو بديلة<br>– المحافظة على المستهلكين للمنتجات ذات السعر المرتفع |

إضافة إلى ما سبق تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قلة الأراضي المتاحة لها وارتفاع تكلفتها؛ حيث تعاني الجزائر من قلة الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة والتي تكون قريبة من الأسواق الكبيرة ولذا غالبا ما يقنع صغار أصحاب المشروعات بإقامة مقار أعمالهم في المناطق السكنية حيث يتمكنون من سرعة التوريد إلى الأسواق والحصول على العمال، وهناك كثير من المشروعات غير مسجلة رسميا نظرا لأن المباني التي يقيمون فيها مشروعاتهم ليست مسجلة أيضا.

وكذلك تعاني من منافسة القطاع غير الرسمي المحلي الذي لا يدفع الضرائب وبالتالي تكاليفه أقل، ومن ناحية أخرى المنافسة الأجنبية للمنتجات التي يتم استيرادها والتي تتميز بانخفاض أسعارها كالمنتجات الصينية والتايوانية، وأمام التحديات المفروضة يطرح التساؤل الجوهري حول مدى قدرة هذه المشروعات على مواجهة المنافسة سواء في السوق المحلية أو السوق الأجنبية؟، ومن المعلوم إن المنافسة السعرية تعتبر قاتلة للمشروعات المصغرة لأنها لا تتميز بانخفاض التكلفة.

## التوصيات:

– يجب على المشروعات أن تبني نظام اليقظة الإستراتيجية كنظام لتدعيم قراراتها ويرفع من تنافسيتها عن طريق مراقبة المعلومات المفيدة والتنبؤ بعناصرها والتحكم فيها بطريق ذكية قبل وصول المنافسين إليها.

– إن زيادة درجة تعقد البيئة وارتفاع حدة المنافسة يفرض عليها إنشاء نظام لليقظة الإستراتيجية والذي يضمن لها الاستغلال الأمثل للمعلومات.

– يجب على المشروعات الصغيرة المتوسطة فرض ثقافة الذكاء الاقتصادي والاهتمام بالموارد البشرية لأنها العمود الفقري للمعرفة وبالتالي لابد من تحفيزها ماديا وخاصة الكفاءات منها.

–ضرورة إنشاء مدارس متخصصة لتكوين مسؤولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول اليقظة الإستراتيجية.

– إنشاء تجمعات صناعية تضم مجموعة كبيرة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي لها روابط إنتاج أفقية أو راسية، وتعتبر مواقع هذه التجمعات أنسب مكان لاستقبال ونشر التكنولوجيات الجديدة والتدريب واستخدام أساليب التسويق فضلا عن ذلك فالسياسات الجديدة ستصبح أمامها فرصة أكبر للنجاح في هذه التجمعات نظرا لتخصص كل منها في نشاط إنتاجي معين، وهي تشكل بيئة مواتية لتشجيع المنافسة والابتكار والنمو بين المشروعات الصغيرة.

– تفعيل دور صندوق الزكاة في عملية الإقراض أو المساعدة الذي يعتبر مؤسسة فريدة من نوعها، علما أن هذا الصندوق جاء متأخرا كثيرا بالقياس إلى الأقطار الإسلامية الأخرى، حيث تم في بداية التجربة بولايتين في الشرق والغرب ولاية عنابة وسيدي بلعباس كنموذج للتجربة وبعدها بسنة أي سنة 2003 تم تعميم المشروع على كامل التراب الوطني[13]، حيث إنه يقدم قروض حسنة أو يقوم بشراء المعدات والتجهيزات لصالح المشروعات المصغرة.

–ضرورة وجود تشريع مرن وملائم يتماشى مع التغيرات المحلية والدولية.

–ضرورة تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حيث إن المشروعات المصغرة تعاني من غياب وجود جهاز إعلامي متخصص يسمح بتوفير المعلومة الاقتصادية الضرورية لنشاطها والتي تساعدها على الإشهار والتعريف بها وبأماكن تواجدها والخدمات التي تقدمها، ولابد من تفعيل بنك المعلومات الذي أنشئ تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 09–05 المؤرخ في 4 جانفي 2009 والمؤسس لبنك المعلومات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– تعزيز التكوين في معارف الذكاء الاقتصادي واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

– لابد من العمل على استقطاب المبادرات الجديدة والبناءة من طرف الدولة وتشجيعها وذلك بالدخول في شراكة معها.

– يعتمد الذكاء الاقتصادي على فلسفة تسيير المعلومات من أجل اتخاذ القرارات واستعمال المعارف للحصول على ميزة تنافسية وهذا يتطلب توفر قدرات متخصصة في المعلومة والاتصال ذات معارف تكنولوجية. [14]

– تشجيع العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى تنمية قدراتهم ومهارتهم الشخصية، وإفساح المجال أمامهم للابتكار والإبداع، لأن رأس المال الفكري هو أشبه ما يكون بالميزانية العمومية غير المنظورة، والتي لا تظهر كأرقام مباشرة في دفاتر المحاسبة، إنما يستدل على وجودها بما تحققه من قفزات هائلة لمضاعفة القيمة المضافة أو الربحية. و اعتماد على ذلك راح أخصائيو الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة يعملون على تحويل الخبرة البشرية إلى برمجيات، فيما عكف مستشارو إعادة الهندسة على تحسين سرعة وأداء المشروعات عن طريق تنظيم تدفق المعلومات والعمل على إنتاجها وإدارة المعرفة.

– العمل على نشر ثقافة المقاولة من الباطن، ومحاولة التعريف بمزاياها على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي؛ حيث إنه بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج للمشروعات الكبيرة وتزايد حدة المنافسة لجأت إلى فكرة المقاولة من الباطن لضمان حصتها في السوق، وذلك أنها توكل للقيام ببعض ووظائفها إلى مشروعات متخصصة في ذلك وهي عادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فهي توفر العديد من مدخلات الصناعات الكبرى وتعتبر مركزا لتكوين الخبرات وتدريب العمال، وخير مثال على ذلك نجد أن شركة جنرال موتورز تتعامل مع أكثر من 30000 مورد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وشركة "رونو" تتعامل مع أكثر من 50000 مورد من هذه الصناعات[15]، وضرورة تحالف المشروعات المصغرة مع بعضها البعض وخاصة مع المشروعات التي تنشط في نفس القطاع لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير. ونتيجة توسع القاعدة الصناعية في الجزائر إلى 72 منطقة باستثناء حاسي مسعود وحاسي الرمل إضافة إلى إنشاء 449 منطقة نشاط [16]، وهذا نتج عنه زيادة عملية المقاولة من الباطن حيث تقوم المشروعات المصغرة بالتكفل بالكثير من العمليات لصالح المشروعات الأخرى كنقل العمال والتموين بالمواد الغذائية لمطاعمها.

**الهوامش:**

[1] - Intellectual Property and Small and Medium sized Enterprises, available in the site: http://www.wipo.org/about-ip/studies/publications.

[2] –Auguilar, P: Scanning the Business Environment, New York, Macmilan, 1967, p35.

[3] –Maryse salles: stratégie des PME et intelligence économique, 2eme édition, economica, paris, 2006, p12.

[4] −levet.j.l: les pratiques de l'intelligence économique: huit cas d'entreprise, economica, paris, 2002, p18.

[5]-F. Sonrions, P.J.Romani, l'intelligence économique et stratégique dans les entreprises française, economica, Paris, 2000, p2.

[6] −M. Porter: choix stratégique et concurrence–technique d'analyse des secteurs et de la concurrence dans l'industrie, Economica, Paris, 1982, P79.

[7]-Martinet. B: l'intelligence économique, 2$^{em}$ édition, Editions d'organisation, Paris,2001 p13.

[8] −Sophie Larivet: intelligence économique enquête dans 100 PME, Harmattan, Paris, 2009, p133.

[9]– –جمال بلخياط: تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة الشلف، 17−18 افريل 2006، ص633.

[10]-Amarni.B: Temmar propose la mise en place d'un conseil supérieur de l'intelligence économique, journal algérien la Tribune, du 15/06/2008.

[11]- رحيم حسين، دريس يحي: أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة الشلف، 17−18 افريل 2006، ص3.

[12]–Moaty.f: la formation d'intelligence économique en Algérie, interview réalisée par veille.ma 29/06/2008, disponible sur le site: //www.veille.ma /la_formation-d-intelligence.html

[13]– مومني إسماعيل: تفعيل مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2006−2007، ص 88.

[14] −Thindou Naing, enjeux de l'intelligence économique, EBAD, Dakar, p15.

[15]– محمد الشحات، نظير الرياض: الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، مصر،2001، ص85.

[16] – تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي:مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني من سنة 2000، ص 104.